

## عن أي ديمقراطية تتحدثون -3- هل هذا حقًا ما نحتاج؟

20-9-2004

### ولأن نواة الاستبداد هي رفض التداول السلمي على السلطة بالانتخاب الحرّ، فإنّه وقع شبه اختزال للديمقراطية في هذا الركن من قبل كلّ الأطراف. لكن قلّ من يتساءل لماذا تسارع الأنظمة الاستبدادية لقبول الطقوس الانتخابية وتنظيمها في الوقت الذي تقاوم فيه إلى آخر بقلم د. منصف المرزوقي

إذا تناولنا الديمقراطية من وجهة نظر آلياتها السياسية، فإنه يمكن تشبيهها بطاولة لا تستقيم إلا بوجود وتوازن قوائم أربع :

- حرية الرأي التي تسمح بسيلان المعلومات حول الحالة الحقيقية للمجتمع والتنفيس عن الاحتقان السياسي وتبادل الرأي حول القضايا الكبرى وتقييم سياسات التعامل معها.
- حرية التنظيم التي تسمح للقوى السياسية المتصارعة بتنظيم صفوفها في العلنية وقيادة المعارك السياسية التي لا تتوقف داخل المجتمع لتصل ذروتها في الانتخابات.
- استقلال القضاء الذي يلعب دور الحكم بين القوى المتصارعة والضامن لاحترامها لقواعد اللعبة.
- حرية الانتخاب التي تترجم نظرياً لسيادة الشعب أي حقه في تعيين من يحكم ومن يسرّ القوانين باسمه وعلى هذا الأساس يصح الحكم شرعياً أي مفروضاً بالتراضي لا بالعنف.

ولأن نواة الاستبداد هي رفض التداول السلمي على السلطة بالانتخاب الحرّ، فإنّه وقع شبه اختزال للديمقراطية في هذا الركن من قبل كلّ الأطراف. لكن قلّ من يتساءل لماذا تسارع الأنظمة الاستبدادية لقبول الطقوس الانتخابية وتنظيمها في الوقت الذي تقاوم فيه إلى آخر نفس بخصوص إطلاق حرية التنظيم وحرية الرأي، أمّا القضاء فهو آخر قلعة يتم تسليم مفاتيحها. يحصل هذا لأن الركن الانتخابي هو نقطة الضعف الكبرى في النظام.

لن نتوقف عند التزييف الفجّ كما تمارسه أنظمة التسعة وتسعين في المائة. إنّها مفضوحة بما فيه الكفاية والكلّ يعرف أنها مجرد تحويل وجهة آليات الديمقراطية لتشكيل إخراجاً مسرحياً جديداً للبيعة القديمة. والأهمّ التوقّف عند المرحلة "الأصح" في تأقلم النظام العربي القديم .

إن تحليل المثال المغربي (وهو اليوم أكثر أشكال الزرع الديمقراطي تقدماً في الوطن العربي) غني بالعبير والدروس، ليس فقط لأنه يعلّمنا الكثير بخصوص طرق التحايل التي يتواصل بها الاستبداد في ثياب الديمقراطية، وإنّما لفحصه ما في آليات الانتخاب نفسها من ثغرات تسهّل الاختراق.

إن الشروط التقنية الضرورية للانتخابات هي وجود:

- أحزاب سياسية مستقلة لها برامج محدّدة تعكس المصالح الاجتماعية والسياسية للتطبقات والتيارات العقائدية الكبرى.
- ناخبين لهم الحد الأدنى من الاستقلالية والمعرفة للبتّ في هذه البرامج واختيار أفضلها.
- إدارة محايدة تقتصر مهمتها على التنظيم المادي لعملية الاستشارة.

وبخصوص الأحزاب تمثلت سياسة الدولة الاستبدادية طوال عهد الحسن الثاني في اصطناعها لتشارك في صنع ما سمّي بالديكور الديمقراطي. وفي هذا السياق تخصّص وزير الداخلية السابق إدريس البصري في خلق أحزاب حكومية من أشهرها حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية الذي أسّسه تحت إشرافه ضابط في المخابرات اسمه محمود عرشان، ومنها أيضاً الاتحاد الدستوري الذي تحصل سنة 1983 على الأغلبية في البرلمان. أمّا في عهد محمّد السادس فقد اكتشفت السلطة أنّ هناك طريقة أدكى لإفراغ هذه الأحزاب من كلّ دور حقيقي: التفرغ الذاتي. لقد وصل عدد الأحزاب في أواخر التسعينات 38 حزبا(1). فيجانب الأحزاب السياسية العريقة، انفجرت كالفقاعات أحزاب خلقتها الدولة أو مقالون سياسيون وحتّى بعض الناس الذين تقدموا فجأة لقيادة الشعب، والحال أن لا أحد سمع بنضالهم أيام كان النضال مكلفاً. هذه الأحزاب في المغرب هي اليوم سرّ مستعصي على الفهم حتى على الإدارة فما بالك بالنسبة للمواطنين البسطاء.

لا أحد قادر على التفرغ بين برنامج 'حزب العمل' و'حزب المواطنة' وبين هذا الأخير و'الحزب الديمقراطي الليبرالي' و'الحركة الديمقراطية الاجتماعية'. انتظروا نهاية الدكتاتورية أو تراخيها في كل قطر عربي وإطلاق حرية التنظيم وسترون العجب العجاب: بروز ما لا يحصى ولا يعدّ من الأحزاب المتنافسة التي لا ترتكز لا على قاعدة شعبية أو على خيار إيدولوجي متميّز عن الجار وإنما تتشكّل أغليبتها الساحقة كدكاكين لمقاولين سياسيين صغار اشتقوا رائحة الكراسي. هناك أيضاً آلية الانشقاق الداخلي التي تقسم حزبا إلى حزبين وأحياناً تقسم المنقسم هو نفسه.

ولقائل أن يقول إنّنا أمام ظاهرة طبيعية تحصل بعد أفول كل دكتاتورية. ففي اليابان بعد نهاية الحرب ودكتاتورية العسكر ولد أربعمئة حزب، وفي البرتغال بعد ثورة القرنفل ثمانون، تبحّرت جُلّها في وقت قصير. السؤال هل سيعطينا التاريخ الوقت الكافي لتصفية الفقاعات قبل أن تصفي الفقاعات الديمقراطية عبر البهدلة والفلكلور وسقوط الهيبة والمصادقية؟

المشكلة الخطرة الأخرى أنّ هذه الأحزاب لا تؤطّر لما يجب أن تؤطّر له وتؤطّر لما لا يجب أن تفعل. فهي رغم شعاراتها وبرامجها 'الوطنية'، تأخذ طابعاً جهوياً فاضحاً. فالتجمّع الوطني للأحرار هو حزب المنطقة الشرقية والحزب الوطني الديمقراطي مملكته منطقة دكّالة. أما الحركة الشعبية ( والحركة الوطنية الشعبية المنشقة عنها)، فحزب الأطلس المتوسط هو فضائها الأساسي.

وبخصوص المناطق الصحراوية فالقبليّة هي مفتاح سيطرة هذا الحزب أو ذلك. حقّاً هناك أحزاب وطنية مثل حزب الاستقلال أو إتحاد القوى الاشتراكية، لكن الصبغة الجهوية لا تغيب أبداً. لقد بدأنا نرى تفاقم نفس الظاهرة في العراق المحتلّ مما قد يساهم بشكل كبير في حرب أهلية كما حدث في لبنان السبعينات حيث لعبت الأحزاب الطائفية دورها المشنوم المعروف. هي لا تخفى أيضاً على عين بصيرة في الجزائر حيث تشكّل بعض الأحزاب على قاعدة إثنية صرف مثل حزب "التجمع من أجل الديمقراطية والثقافة" الذي لا يمثّل إلا الأمازيغ وعلى وجه التحديد جزء منهم .

نأتي لدور السلطة. يتخذ التوجه الفأّر لتطويق 'الإرادة الشعبية' اليوم أشكالاً جديدة. لقد اكتشفت الدولة سلاحاً أمضى للتحكّم في

نتائج الانتخابات دون أن تطلّح سمعتها بحشو الصناديق. فهي اليوم لا تتدخل إلا في تقطيع الدوائر الانتخابية. إذا ثبت مثلا أن مدينة كالدال البيضاء يمكن أن تكون معقلا للإسلاميين، فإنه يقع تفتيتها إلى مناطق فيها عشرة أحياء راقية لا تعدّ سوى بعض الآلاف من السكّان وأربع مناطق لملايين سكّان مدن القصدير. هكذا يمكن للأغلبية الإسلامية أن تفوز بنسبة كبيرة في ثلاث أو أربع من هذه المناطق، لكنها لا تستطيع أن تفوز على مستوى المدينة التي كانت ستسقط في قبضتها حتّى بنسبة واحد بخمسين في المئة لو شكّلت دائرة انتخابية واحدة. ومن ثمة أصبح تقطيع الدوائر الانتخابية فتّا يمكن من التحايل على قاعدة التمثيلية دون أن ترتّف الدولة ورقة واحدة. لا يبقى عليها آنذاك سوى الوقوف موقف المتفرّج حيال مهازل الأحزاب وصراعاها للفوز بجزء من المناقصة السياسية بل قل جزء من غنيمة المسؤولية. أمّا الناخب فينصرف يدا فارغة وأخرى لا شيء فيها..... اللهم إلا إذا قبض بالمسبق فئات الوليمة. حقًا لا يجوز التعميم ونحن أمام طيف من المواقف والتصرفات تمرّ من أقصى التفاني إلى أقصى الغشّ، لكن هناك ظواهر تسترعي الانتباه بانتشارها.

فالناخب المغربي مستقيل في أحسن الحالات من لعبة تتجاوزها لأنه يعرف قيمة الوعود. وفي بعض الحالات تراه يصبح انتهازيا صغيرا أخذ عن كبار الجيتان أخلاقهم وإن عجز عن اللعب في المستويات التي تجنى فيها الأرباح الكبيرة. هو يفتنم فرصة الانتخابات ليقاوض بصوته شعاره "درهم في اليد خير من درهمين على الشجرة". هكذا أصبح يفرض على بعض المترشّحين تقديم الرشوة إليه، وفي حالة غيابها يرفض تصييع وقته في طقوس هو متأكد أنها لن تعود عليه بأي فائدة ملموسة. وبخصوص المترشّحين فبهم من يرفض المساومة وبهم من يخضع لها. ولولا جديّة الموضوع، لكان قاموس التحجّل الانتخابي في المغرب، ينبوعا لا ينفذ للتفكّه والتعجّب أمام ما وصلت إليه المخيلة الجماعية في فنّ الغشّ. على سبيل العدّ لا الحصر، هناك طرق مختلفة لشراء الذم ومنها توزيع الأذى على الناخبين، لكن الفردة اليسرى في بداية الحملة واليمينى عندما يأتي الناخب ببطاقة اقتراع الخصم. هناك، مصادر مئة بطاقات الناخبين المشتبه في تصويتهم واسترجاعها مقابل عمولة بعد الاستشارة لترك الصناديق للموتوق في تصويتهم؟ هناك تقنية الإنزال وهي تعبئة القوائم الانتخابية بأسماء الأصدقاء والمناصرين (الأمر الذي يتطلب تعاون الإدارة وتفهمها). هناك دور "الخطابات" المتعاطم في الأرياف وهن نساء مهمتهن تنظيم الحفلات العائلية بما يجب من الذبائح لدفع النساء لتصويت لوليّ النعمة الموعود؟

وأمام وضع أصبح يهدّد عملية ترميم الواجهة، بادرت السلطة في صيف 2003 إلى إصدار منشور لكلّ دواليب الدولة لتطبيق ظاهرة هي مصدر تفكّه لا ينضب للشعب المغربي. فالإدارة بحاجة لنسبة معقولة من المشاركة والنزاهة حتى تتواصل التغطية على مراكز وآليات القرار الحقيقية. وما من شكّ أنّ أصحاب هذا المنشور لم يفهموا أن تطبيقه لن يغيّر شيئا في الأصل عدا بعض الإحالات الاستعراضية أمام المحاكم لأقلية من تعساء الحطّ سقطت وحدها في قصة العدالة.

لقائل أن يقول أن الانتخابات الفلكلورية في بلدان العروبة والإسلام، وهي في بداية تمرّتها على اللعبة، ليست حجّة على آليات الديمقراطية، أن علينا أن ننتظر "النصح" لكي تتحسنّ طقوسنا ونقترب من المنشود الذي هو مستوى الغرب الذي لا يعرف مثل هذه الأمور. ليس هناك للأسف ما يدعو لمثل هذا التفاؤل حيث أن ما نراه في المغرب اليوم، وما قد نراه غدا في عدد متزايد من أقطار الأمة، ليس سوى تضخيما كاريكاتوريا لعيوب تخر الديمقراطية الغربية نفسها.

إنّ فراغ الانتخاب من كل محتوى حقيقي قضية هيكلية لا علاقة لها بتصرفات الأفراد. ناتجة في بلداننا عن تفاعل خبث نظام سياسي ما زال متشبّعا بالاستبداد، مع تخلف عامّ مبني على انتشار الفقر والجهل، مع آليات أظهرت التجربة حتّى في أعرق الديمقراطيات أنّها شاخ وتعبت. وقد تكون ظاهرة تقلص الناخبين في الغرب أهمّ مؤشر على خطورة مرض الركن الانتخابي. إنّ ثلث الشعب الأمريكي فقط هو الذي يختار الرئيس والباقي يتفرّغ يوم الاقتراع لما يعتبره أهمّ من هذا. هذه الظاهرة هي التي أدّت في بعض الحالات إلى إلغاء نتائج الاستشارة لعدم توقّر النصاب وأجبرت بعض الدول مثل إيطاليا على جعل الانتخاب واجبا بالقانون. وفي شهر نوفمبر 2003 توجّه الوزير الأوّل لصربيا بندا عاجل، حتى لا نقول بتوسّل إلى الناخبين الصرب، ليتوجهوا لمكاتب الاقتراع واختيار رئيس لهم حيث إنّ أغلبية الناخبين فضّلت في السابق تجاهل العملية برمتها مما أدّى إلى إلغائها مرّتين.

إن هجر الفرنسيين المتزايد لصناديق الاقتراع هو الذي مكّن اليمين المتطرف ممثلا في شخص جان ماري لوبان من الوصول إلى الدور الثاني في الانتخابات الرئاسية الفرنسية لقدرة اليمين على التجنّد وابتعاد حالة الاستقالة الجماعية. ومن مفارقات الأمور التي تفصح هشاشة النظام الانتخابي في ادّعاء التمثيل، أن اليمين المتطرّف حصل في انتخابات محلية على 1300 صوت سنة 1999 وكانت النسبة 17% من مجمل الأصوات. وبعد خمس سنوات تحصل على 1301 صوت لكن وزنه وصل إلى 37% نظرا لأهمية العزوف عن الانتخاب، خاصة بين الشباب والفقراء وذوي الأصول الأجنبية أي كل من يتهددهم اليمين المتطرف. ما أغرب أن يتخلّى الناس أو أن يجربوا على ممارسة حقّ يمنحهم نظريا الاعتبار والمسؤولية والمشاركة في صنع مستقبل المجموعة الوطنية. إن جزء متعاطم من الناخبين في الغرب سواء استقالوا من العملية الانتخابية أو ما زالوا أوفياء لها مدفوعين بالغضب على الماسكين بالسلطة أو بوعود يشكّون في جديتها، مقتنعون بلا جدوى هذه الانتخابات في تغيير مجرى الأمور. كيف لا يصدق هذا الشعور والعملية الانتخابية من أصلها بمثابة إمضاء شيك على بياض لمجهول أنيق لبق وعد كثيرا وإخلف الوعد أكثر من مرّة.

يكتشف المتأمّل لوضع الديمقراطية في الغرب أن المواطن القاعدي انسحب من اللعبة بالغبينة الوحيدة وهي حربته الفردية. هذه الحرية تتحوّل يوما بعد يوم إلى فردانية معنية بتحقيق مصلحة الشخص. أما ما عدا هذا فعلى الدنيا السلام. تبقى في مواجهة تمركز السلطة بين الأيدي القليلة مجموعات من المواطنين المتحصنين داخل مؤسسات المجتمع المدني في حرب عصابات سلمية ضدّ النظام، لكنها عديمة الجدوى في آخر المطاف لأنها لا تزج النظام بل تقويه. قلّ من ينتبه للدور المدمّر لصور السياسة والسياسيين الذي يتسبب فيه إشهار رخيص يبيع المترشّح وبرنامج حبه نفس آليات بيع العطور.

إن وضع هذا الأخير لا يحسد عليه وهو بين سندان استهزاء الأرسقراطيات المخفية التي تستعمله أحيانا كواجهة ومطرقة احتقار الناخبين المتزايد له. أضف إلى هذا التأثير المدمّر لتقنية القذح في الخصم وتحفيره وتسليط الضوء على عيوبه ومناطق الظلّ في حياته الشخصية. أيّ اعتبار يمكن أن يتحصل عليه المهزوم وحتى المنتصر من عملية كهذه؟ والأخطر من هذا كلّ أن محرّك العملية لم يعد صراع الأفكار وإنما صراع التمويل، فحجم الموارد المالية التي تتطلّبها الانتخابات الأمريكية مثلا، هو اليوم إحدى عناصر النصر فيها إن لم يكن أهّتها.

وقد يجد البعض العزاء والسلوى في تذكيرنا أنّ هذه العيوب المعروفة أفرزت ولا تزال تفرز مؤسسات تعمل وتعطي النتائج الكافية لتواصل النظام الديمقراطي.

هذا صحيح، لكن التمعن عن قرب في نتاج العملية يظهر أن الاستقالة المتزايدة للناخبين هي بداية تصدّع خطير في البناء، أمّا الأزمات الهيكلية فمؤجلة وليست ملغاة. صحيح أنّ الانتخابات ليست كلّ الديمقراطية حيث لا تختزل هذه الأخيرة في أي من أركانها مثلما لا يختزل الإسلام في الحجّ وحده أو الصوم وحده. لكن أيّ دابة، ولو بساق عرجاء واحدة، لا تحسن المشي فما بالك بالركض. إن تأثير مرض الركن الانتخابي على باقي الأركان بديهي، فالشرعية التي تسمح للبرلمان بسنّ القوانين المنظمة للمجتمع مستقاة من إرادة الشعب التي يفترض أن الانتخابات تعبّر عنها. لكن إذا عزف الشعب عن التوجّه لصناديق الاقتراع أو إذا وصلت سمعة السياسيين إلى ما وصلت إليه فأى شرعية يمكن أن تتمتع بها المؤسسات المنتخبة وأيّ قيمة للقوانين الذي تسنّ؟ وإذا ضعفت الشرعية فأى إلزام للقوانين والسياسات وعلى ماذا نبنى العقد الديمقراطي؟

أخيرا وليس آخرا ثمة قدرة مثل هذه الانتخابات على إفراز نظام يمكن أن يقتل الديمقراطية باسم الديمقراطية وأدواتها.

1-د. محمد طريف: الأحزاب السياسية المغربية من سياق المواجهة إلى سياق التوافق: المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي- مطبعة النجاح الدار البيضاء 1934-1999 .

الحلقة المقبلة: الديمقراطية الاستبدادية التي يعدونها لنا..

www.moncefmarzouki.net